

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٥٨

بالنظام الداخلي المؤقت لمؤسسة النفط السورية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض تعديلات  
على التصريحات القائمة في إقليم مصر وسوريا ،  
وعلى القانون رقم ٢٠٠ المؤرخ في ٤ مارس سنة ١٩٥٦ ،

والقانون رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ،

قرر :

مادة ١ - رئيس يتم وضع النظام الداخلي لمؤسسة النفط السورية  
يصل بالأحكام التالية :

(أ) يحدد عدد مستخدمي المؤسسة المذكورة وفنيّهم ودرجاتهم  
ورواتبهم الشهرية وفقاً للجدول الملحق بهذا القرار .

(ب) ينفع المستخدمون لأحكام الباب الثاني من النظام الأساسي  
لمؤسسة الإنماء الاقتصادي الصادر بالمرسوم رقم ٢٧٠٧ بتاريخ  
١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ويطبق بشأن التعيين والاستخدام  
أحكام الباب المذكور ، وذلك في كل ما لا يتعارض مع أعدل  
مؤسسة النفط السورية .

مادة ٢ - لدى صدور النظام الداخلي لمؤسسة النفط السورية يعتبر  
الجدول الملحق بهذا القرار جزءاً من ملاك المؤسسة المذكورة وتدرج  
وظائفه بوظائف هذا الملاك .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به إلى الإقليم  
السوري من تاريخ صدوره ما

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٥٨

بعض تصريحات وزير المواصلات في الإقليم السوري  
بعض الاختصاصات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات  
على تصريحات النائمة في إقليم مصر وسوريا ،

قرر :

مادة ١ - يفوض وزير المواصلات في الإقليم السوري مباشرة  
اختصاصات رئيس الجمهورية وإصدار قرارات في الشؤون التالية :

(١) تحديد عدد السيارات العمومية والملاحة بتسجيلها عملاً بأحكام  
المادة ٧٤ من قانون السير الصادر بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٧١  
و تاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣

(٢) تعيين أو صرف لوحات المركبات المتصور عن في المادة ٨٣  
من قانون السير المذكور أعلاه .

(٣) تحديد فئة الطرق وترتيبها الوارد في المادة ٣ من القانون  
ذى الرقم ٤٩٥ المؤرخ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ المتضمن تصنيف الطرق  
العامة الواقعة خارج حدود البلدية .

(٤) تنظيم طرق المراقبة الفنية والمالية والإدارية لأنشئات تأسيس  
الشبكة المائية وتحديد صلاحيات لجان المراقبة وأجرور وتعويضات  
الخبراء الموظفين وغير الموظفين في هذه اللجان الأمور المتضوی عنها  
في المادة ٥ من القانون ذي الرقم ٢٣٨ و تاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦  
وذلك بالاتفاق مع وزارة الخزانة .

مادة ٢ - على وزير المواصلات في الإقليم السوري تنفيذ هذا القرار ،  
ويصل به من تاريخ صدوره ما